

منطقة اليورو تستعد لانكماش اقتصادي حاد

وأوضحت أن الخطة "الطارئة" لمواجهة الوباء العالمي تشكل "7.3 في المئة من الناتج الداخلي الإجمالي لمنطقة اليورو وهدفها إنعاش اقتصاد مشلول بفعل انتشار الوباء".

لكن محللين يقولون إن دعواتها إلى الدول الأوروبية قبل أسبوع، ثم خلال اجتماعات مجموعة اليورو في بروكسل، من أجل أن تقدم ردا ماليا مشقلا لازمة، بقيت حبرا على ورق حتى الآن.

فكل دولة تعتمد في الوقت الحاضر تدابيرها وسياساتها، سواء على صعيد الصحة أو إلى حد ما على صعيد المراقبة على الحدود.

ويتفق ماكرون مع لاغارد في المسائل المالية، حيث قال الأربعاء إن على "الدول الأوروبية، أن تكون بالمرصاد من خلال تدخلاتنا المالية ونظامنا مالي أكبر داخل منطقة اليورو".

وغالبا ما تكون ألمانيا أكثر حذرا وتمسكا بنهج التشدد في الميزانية، غير أنها اضطرت إلى تليين مواقفها، وتكررت وسائل إعلام ألمانية أن برلين قد تعمد، الأحد، إلى تليين شروطها في مجال المالية لجهة السماح لبعض بتسجيل عجز أكبر من الشروط الأوروبية.

عند الإعلان عن خطة دعم أولى كانت مؤسستها تعترض تقديمها. وأعطت لاغارد في ذلك الحين انطبعا بانها لا تود الاهتمام ببلدان منطقة اليورو مثل إيطاليا حيث تجاوز عدد الوفيات حصيلة الصين، بؤرة الفايروس الأولى، والتي تشهد ارتفاعا حادا في كلفة قروضها في الأسواق.

واضطرت لاغارد على الإصرار إلى توضيح ما قالته. كما اعتبر بعض المسؤولين ولاسيما الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خطتها الأولى غير كافية.



كريستين لاغارد

انكماش حاد بسبب توقف جزء كبير من النشاط الاقتصادي

في المقابل، أثنى ماكرون على الخطة الثانية التي أعلن عنها مساء الأربعاء والتي تقضي بعمليات شراء مكلفة لحض المصارف الأوروبية على الاستثمار في منح القروض، وبالتالي دعم الوظائف والإنتاج.

واضطرت البنك المركزي الأوروبي، الأربعاء، إلى استخدام الأسلحة الثقيلة، بعد أن تدهورت الظروف المالية في منطقة اليورو بشكل كبير في الأيام الأخيرة. وقالت لاغارد إن "تقييمنا للوضع الاقتصادي ازداد تدهورا".

برلين - توقعات مديرة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد حصول انكماش اقتصادي "كبير" في منطقة اليورو نتيجة انتشار فايروس كورونا المستجد.

وأشارت إلى أن "جزءا كبيرا من الاقتصاد متوقف بشكل مؤقت، ونتيجة لذلك سيقلص النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو بشكل كبير".

وجاء ذلك في مقال نشر، أمس، في عدد من الصحف الأوروبية بينها صحيفة لو فيغارو الفرنسية وهاندلسبلات الألمانية وفاينشتال تايمز في بريطانيا ولا ريبليكا الإيطالية والموندو الإسبانية.

وتزامن المقال مع إعلان البنك المركزي الأوروبي خطة ضخمة بقيمة 780 مليار يورو لدعم الاقتصاد الأوروبي في مواجهة تبعات انتشار فايروس كورونا المستجد.

وأكدت لاغارد أنه في حال لم يكن ذلك كافيا، فإن مؤسستها ستقوم بـ"كل ما هو ضروري ضمن صلاحياتها لمساعدة منطقة اليورو على تخطي هذه الأزمة" وأكدت أن البنك المركزي الأوروبي "في خدمة الأوروبيين".

وتولت لاغارد مهامها في نوفمبر، وهي تواجه مع أزمة فايروس كورونا المستجد أول محنة لها في هذا المنصب. وواجهت الوزيرة الفرنسية السابقة انتقادات أخذت عليها تصريحات تحتمل التأويل أدلت بها الأسبوع الماضي

أسواق المال تتماسك بعد أن بلغت القاع

بصيص أمل من برامج التيسير المالي



التقاط أنفاس قليلة

وفي حال رفضت الولايات المتحدة وبريطانيا فرض حجر صحي تام فإنه "من الصعب توقع متى تنتهي هذه الأزمة الاقتصادية الصحية وتكلفتها".

وقد أقرت مواقف واشنطن ولندن على معدلات الاقتراض الأوروبية التي تباطأ ارتفاعها في الأيام الأخيرة جزئيا.

وتستمد أسواق المال بعض الأمل أيضا من موجة خفض أسعار الفائدة إلى الصفر تقريبا في معظم الاقتصادات الكبرى، والتي سهلت الاقتراض وقلصت اعباء الديون.

ويقول الخبير الاقتصادي لدى شركة أيفا انفسستورز، جوليان رولان نرى تقلصا ملحوظا في الفروقات على صعيد الفوائد بين ألمانيا، التي يستقر عائدتها، والدول الأخرى في منطقة اليورو، ولاسيما إيطاليا، التي شهدت انخفاضا حادا في سعر الفائدة، تماما مثل إسبانيا وفرنسا وإن إلى حد أقل.

ويقدر رولان أن دول الأطراف الأكثر هشاشة في منطقة اليورو، هي التي سوف تستفيد أكثر من غيرها من مشتريات البنك المركزي الأوروبي في الأسواق المقبلة، وهو ما يفسر رد الفعل المتصل بمعدلات الفائدة.

في هذه الأثناء أظهرت بيانات أسبوعية لتدفقات الصناديق صدرت، أمس، عن بنك أوف أميركا، أن عمليات بيع لشبتي الأصول في السوق أدت إلى تراجع حاد في كل فئة تقريبا، في حين سجلت صناديق السندات نزوحا قياسيا بقيمة 109 مليارات دولار.

ولا تزال أسباب التضاؤم كثيرة بسبب غموض آفاق الأزمة وإجراءات الحجر الصحي التي تقاوم تأثير الوباء على الاقتصاد.

وكتبت مجموعة "لا بنك بوستال أسيت مانجمنت" في مذكرة أن "مجموع إجراءات التيسير المالي الحكومية لا توجه رسالة تسمح بقراءة الوضع ولا بالحكم به في المستقبل لذلك تبدو إعادة الثقة أمرا معقدا".

ويرى مدير الاستثمار في صندوق إيموند دي روتشيلد بنيامين ميلمان أن "كل شيء يتغير بسرعة في هذه اللحظة ويمكن أن يحصل أي شيء".

وأشار إلى وجود بعض أسباب التفاؤل في أن تسمح التدابير المتخذة والإجراءات المتخذة من قبل الحكومات والمصارف المركزية بتجنب إعلان إفلاس العديد من الشركات على المدى القصير، إضافة إلى تسريع التعافي عقب الخروج من إجراءات الحجر، التي أدت إلى شلل الاقتصاد العالمي.

لكن ميلمان يحذر من أن "الشك سيبقى مرتفعا جدا في انتظار نتائج ملموسة وذلك ما ينعكس في التقييمات الحالية للأصول المالية".

التقطت أسواق المال العالمية أنفاسها، أمس، لليوم الثاني بعد خسائر غير مسبوقة منذ عقود، وتأمل الأوساط الاقتصادية في أن تكون قد بلغت قاع الخسائر، التي بلغت أكثر من 40 في المئة في معظم المؤشرات الكبرى.

في البداية لكنها بدأت تشعر بشيء من الطمأنينة.

كما ساهم إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن استخدام أحد أدوية الملاريا كعلاج محتمل لفايروس كورونا المستجد بعد نتائج مشجعة في الصين وفرنسا، في دعم أسواق المال.

وأعلنت المصارف المركزية وحكومات الدول الواحدة تلو الأخرى برامج كبيرة تقاديا للانكماش الاقتصادي وانهايار البورصات.

في لندن - واصلت البورصات العالمية، أمس، التحسن المحدود الذي بدأ، بعد انحسار حالة الهلع وظهور بصيص أمل نتيجة التحرك الكبير للحكومات والمصارف المركزية التي ضخت تسهيلات وحوافز بقيمة تريليونات من الدولارات.

وجاء الانقلاب بعد أن تمكنت المؤشرات الأميركية، الخميس، من الإغلاق على ارتفاع محدود أوقف موجة الخسائر المستمرة من أسابيع، وتبعته الأسواق الآسيوية، أمس، إلى ارتفاع مماثل.

ويبدأ أن أحد أسباب التفاؤل الكبرى التفاؤل بعودة نشاط الاقتصاد الصيني، الذي انعكس بوضوح على بورصة هونغ كونغ، التي ارتفعت أمس بنسبة 5 في المئة.

إلى الأسواق الأوروبية، التي ارتفعت أسواقها الرئيسية في بريطانيا وفرنسا وألمانيا بنسب تزيد على 3 في المئة، وهو ما لا يعادل سوى نسبة ضئيلة من خسائرها في الأسابيع الماضية.

كما ارتفعت المؤشرات الأميركية بنسب تقارب 2 في المئة بعد إغراق الحكومات والمصارف المركزية للأسواق بالسيولة والتسهيلات والحوافز وعودة دعم الشركات والأفراد، رغم أن محللين يشككون في جدواها، إذا استمر شلل الاقتصاد العالمي.

ويأمل محللون أن تكون الأسواق قد بلغت القاع بعد أن تراجعت معظم المؤشرات الرئيسية بأكبر من 40 في المئة خلال الأسابيع الماضية.

ويقول تانغي لوليبيو الخبير في مجموعة أوريل بي جي سي، إن "التدابير الأخيرة التي اتخذتها المصارف المركزية والحكومات كان لها وقع ساهم في استقرار أسواق المال وسمحت بتسجيل تحسن ملحوظ".

لكن الأوضاع تبقى صعبة مع تجاوز حصيلة ضحايا فايروس كورونا المستجد العشرة آلاف وفاة واستمرار تشديد إجراءات العزل "الوقائي والإلزامي".

وأمام هذه الكارثة الصحية العالمية، استخدمت السلطات كافة الوسائل المتاحة لاحتواء تفشي الوباء. وكان ضخ المبالغ الطائلة مصدر قلق للأسواق

الاتحاد للطيران تؤكد قدرتها على تجاوز أزمة كورونا

الطيران لديها، وكانت قد طلبت دعما في وقت سابق من الشهر. واقترحت تقديم دعم مالي حكومي مباشر وقروض وضمانات قروض وإعفاءات ضريبية. وقال البكري إن السعودية والمغرب وديبي علقت قاعدة تطلب شركات الطيران باستخدام معظم خدماتها المحدولة وإلا ستفقد مدارج الهبوط في مطارات.



توني دوغلاس

الاتحاد ستظل متواجدة لضمان أنها أفضل سبيل للسفر

وطلبت طيران الإمارات، وهي إحدى أكبر شركات الطيران الدولية في العالم ومقرها دبي، من موظفيها الحصول على إجازات غير مدفوعة الأجر.

وتوقع البكري أن تتراجع الحجزات الدولية في المنطقة بنسبة 40 في المئة في مارس وأبريل، بينما تنخفض الحجزات الداخلية أيضا. وأضاف أن استرداد ثمن التذاكر ارتفع بنسبة 75 في المئة بين الأول من فبراير شباط وحتى 11 مارس الجاري.

وقال دوغلاس في الفيديو إن هذه "أوقات غير مسبوقة"، وصف الوضع الحالي بأنه صعب.

وكانت الاتحاد للطيران قد أعلنت هذا الشهر عن تكبد خسارة بقيمة 870 مليون دولار في العام الماضي، مسجلة رابع خسارة سنوية على التوالي، رغم إعلانها عن ارتفاع الإيرادات.

وبحسب إيأتا، وهي المنظمة الأكبر في القطاع، فإن تفشي فايروس كورونا كلف شركات الطيران في الشرق الأوسط 7.2 مليار دولار من الإيرادات حتى 11 مارس بعد إلغاء 16 ألف رحلة منذ يناير. وكان حذر نائب رئيس إيأتا لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط محمد علي

البكري من أن "التداعيات ليست كأي مما شهدنا من قبل. نواجه صعوبات ونعاني وننزف".

وأضاف أن أكثر من 800 ألف وظيفة مهددة بشكل مباشر في عشر دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بينها الإمارات والسعودية والمغرب بسبب ما تواجهه شركات الطيران من أزمة سيولة خانقة.

وحث إيأتا حكومات المنطقة على تقديم المساعدة الحكومية لشركات

لندن - أكد توني دوغلاس الرئيس التنفيذي لشركة الاتحاد للطيران، أمس، أن الشركة المملوكة لحكومة أبوظبي ستنجز من تفشي فايروس كورونا، بعد يوم من تحذير الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إيأتا) من أن شركات الطيران في الشرق الأوسط تعاني من أزمة.

وقال دوغلاس في فيديو نشر، أمس، على صفحة الشركة على تويتر "نريد أن نطمئنكم... أنه بما أننا نرغب بعد حين في العودة إلى الحياة الطبيعية ونريد السفر، فإن الاتحاد ستظل متواجدة لضمان أنها أفضل سبيل ممكن لكي تستطيع الاستمتاع بتلك التجربة".

وكان الاتحاد الدولي للنقل الجوي، الخميس، من أن شركات الطيران في الشرق الأوسط تواجه أزمة سيولة وأن مئات الآلاف من الوظائف في أنحاء المنطقة مهددة وحث على تدخل حكومي.

والغت الاتحاد العشرات من الرحلات الجوية وطلبت من بعض موظفيها تقديم موعد إجازات مدفوعة في الوقت الذي تعالج فيه الأزمة التي أضرت بالطلب العالمي على السفر.



هبوط اضطراري مؤقت